

تداعيات التدخل العسكري الإنساني على تنامي ظاهرة الإرهاب – ليبيا نموذجاً

The repercussions of humanitarian military intervention on the growth of the phenomenon of terrorism - Libya as a model

سماعيلي ياسين عبدالرزاق

جامعة قسنطينة 1 (الجزائر)

yacinesma63@gmail.com

بن جداه عبدالله *

جامعة العربي التبسي-تبسة (الجزائر)

alalojedo@gmail.com

تاريخ نشر المقال: 15-06-2025

تاريخ قبول المقال: 25-05-2025

تاريخ إرسال المقال: 22-01-2025

الملخص:

تناولت هذه الدراسة الى تداعيات الامنية للتدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا، من خلال تبين أن هذا التدخل العسكري في ليبيا لم يكن مبرراً، الذي فشل في تعزيز السلام والأمن داخل ليبيا، وأظهرت نتائج هذا البحث أن التدخل كان قائماً على مبررات خفية مبنية على المصالح، تتمثل في تغيير السلطة والاستفادة من موارده النفطية، كما بينت الدراسة أن التدخل العسكري في ليبيا أدى الى تأجيج الحروب الأهلية والعنف والصراعات الطائفية، مما ترتب عليه تنامي ظاهرة الإرهاب وتأثيره على دول الجوار.

الكلمات المفتاحية: التدخل العسكري؛ الارهاب؛ ليبيا؛ الأمن الإقليمي؛ الحرب الأهلية، التنافس الدولي.

Abstract:

This study addressed the security implications of NATO's intervention in Libya, by demonstrating that this military intervention in Libya was not justified, and failed to promote peace and security within Libya. The results of this research showed that the intervention was based on hidden justifications based on interests, represented in changing the regime and benefiting from its oil resources. The study also showed that the military intervention in Libya led to the escalation of civil wars, violence and sectarian conflicts, which resulted in the growth of the phenomenon of terrorism and its impact on neighboring countries.

Keywords: Military intervention; Terrorism; Libya; Regional security; Civil war; International competition.

المقدمة

كثيرا ما اطلعنا على الكثير من مواضيع تتعلق بالتدخل الإنساني وخاصة تأثير التدخل العسكري السلبي على ظاهرة الإرهاب، حيث أن الغرب سخر كل قدراته تحت لواء الأمم المتحدة لدحض كل بؤر الإرهاب في العالم تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية، غير أنه عندما تساءلنا حول العلاقة العكسية عن تأثير التدخل العسكري الانساني الإيجابي على ظاهرة الإرهاب فقد حاولنا مرارا البحث أو من خلال النقاشات حول هذا الموضوع وجدنا عدة ملابسات واختلاف الآراء، غير أنه لا ننكر في بعض الأحيان الى أن هناك بعض الدراسات المثيرة بالاهتمام حول هذا الموضوع، مما يوحي للباحث بأن التأثير الطردي بين التدخل العسكري والإرهاب غير ممكن، أي أن التدخل يكون مصاحبا لوجود جماعات مسلحة، فنجد أنه في الكثير من التدخلات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في الكثير من الدول (العراق افغانستان) مصاحبة معها الإرهاب (داعش، تنظيم الدولة الإسلامية).

فيعتبر موضوع تداعيات التدخل العسكري الانساني على ظاهرة الإرهاب من الموضوعات المطروحة على الساحة الدولية، حيث تثير الكثير من الجدل والشكوك حول فاعلية التدخل العسكري رغم أنه ليس الحل الأمثل؛ لأنه أصبح يتنافى والعمل الانساني ومبادئ القانون الدولي الانساني.

بعد مرور حوالي عقدين من الزمن على صدور قرار 1973 بفرض حظر جوي في ليبيا، إلا الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا فسروه بأنه اعطاء الضوء الاخضر للتدخل عسكريا في ليبيا، الذي لم يحقق أي من الأهداف المسطرة علانا-لأن هناك أهداف خفية وراء التدخل- في حماية المدنيين سوى قتل الرئيس القذافي وحل كل مؤسسات الدولة، الذي انجر عليه غرق ليبيا في حرب اهلية بين العديد من الاطراف من أجل السلطة والهيمنة، مما اثار جدلا حول فاعلية التدخل العسكري، فشرعية التدخل العسكري في ليبيا لم يكن ليصيب أهدافه بل كشف عن المستور، وهي دوافع خفية اقتصادية وأمنية وسياسية، حيث تشير الحقائق الى وجود علاقة إيجابية بين التدخلات العسكرية الأجنبية والهجمات الإرهابية ضد بعض الدول المتدخلة فيها خاصة منها الدول العربية.

وتهدف هذه الدراسة الى تبين تأثير التدخل الخارجي بحجة حماية المدنيين، التي نجحت في اسقاط الانظمة وحل المؤسسات المدنية وانقسام القوى المحلية وتنامي الجماعات الإرهابية وظهور جماعات مسلحة موالية للتدخل، وانهلال القوة الحية للنهوض بالمشروع الليبي وتجويع المدنيين وافشال عملية التحول الديمقراطي، وازدياد نهب الدول المتدخلة لخيرات ليبيا، التي فشلت في حماية المدنيين الذي كان السبب الرئيسي للتدخل، الذي هيا فقط كل شروط واسباب الدولة الفاشلة (الهشة).

وعليه يمكن طرح الاشكالية التالية: كيف يصبح التدخل العسكري بحجة حماية حقوق الإنسان سببا في تنامي الجماعات الإرهابية-ليبيا نموذجا-؟

وللإجابة على هذه الاشكالية قسمت هذه الدراسة الى محورين، تناولت في المحور الاول الى دوافع واسباب التدخل في ليبيا، أما المحور الثاني فقد تطرقنا فيه الى تأثير التدخل المستمر في ليبيا على تنامي المجموعات الارهابية وانتشارها في الدول المجاورة .

المبحث الاول: دوافع وأسباب التدخل في ليبيا

للأمانة لم نكن نسمع عن جماعات إرهابية في ليبيا في عصر الرئيس القذافي، وحتى وإن كانت موجودة فإن تأثيرها يكاد يكون معدوما وهذا بسبب طبيعة السلطة الليبية الذي كان متشددا مع مثل هذه الحركات ، وبعد الاحداث المؤلمة التي حدثت في ليبيا بعد الانتفاضة التي قام بها الشعب الليبي من أجل الإطاحة بالرئيس القذافي وبعد مجابهة السلطة الليبية للانتفاضة، طالبت جامعة الدول العربية -محور السعودية، الامارات العربية، قطر- بالتدخل الدولي في ليبيا في 1 مارس 2011 واكتفت بدعوة المجتمع الدولي الى الإسراع في تقديم المساعدات الإنسانية، غير أن هذا الرفض لم يدم طويلا فقد طلبت دول مجلس التعاون الخليجي عقد اجتماع لمجلس جامعة الدول العربية في القاهرة يوم 12 مارس تضمن عددا من التدابير والإجراءات منها دعوة مجلس الامن الى تحمل مسؤولياته إزاء تدهور الأوضاع في ليبيا واتخاذ الإجراءات الكفيلة بفرض حظر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي، وإقامة مناطق آمنة كإجراءات وقائية تسمح بتوفير الحماية للشعب الليبي، كما أيد بعض المسؤولين السياسيين المنشقين على السلطة الليبية باستصدار القرار 1973، والذي اعطى مساحة وحيزا للدول الغربية بتفسيره بأنه الضوء الأخضر للتدخل.

وعلى الرغم من مرور عقدين من الانتفاضة الشعبية ضد نظام معمر القذافي والتدخل العسكري لحلف الناتو في ليبيا لم يحقق الى حد الان الأهداف المرجوة منه مما اثار جدلا حول فاعليته، ومداه في تأثيره على ظاهرة الإرهاب، فأسباب التدخل العسكري في ليبيا كانت واهية غير مبررة ويمكن اجمالها في مطلبين التاليين.

المطلب الاول: الدوافع الخفية للتدخل العسكري الدولي الإنساني في ليبيا

رغم أن تدخل حلف الناتو كان مستوحى من دوافع إنسانية في الأساس لحماية المدنيين غير أن الهدف الرئيسي هو الإطاحة بنظام القذافي على حساب زيادة الضرر الذي يلحق بالمدنيين، وهو ما جاء في اعلان الرئيسين الأمريكي والفرنسي ورئيس الوزراء البريطاني بأنهم لا يتصورون مستقبل ليبيا في

وجود معمر القذافي؛ وهذا يعني أن القرار الأممي 1973 لم يكن من أجل حماية المدنيين بل الإطاحة بالقذافي، وهو ما ترتب عليه زيادة الضرر على الليبيين بعد تدخل الناتو في إسقاط نظام القذافي؛ حيث لم يكن أي خطر على المدنيين علاوة على ذلك، كما استمر الناتو في مساعدة المتمردين الذين رفضوا تسليم السلاح و وقف إطلاق، والتي كانت من الممكن أن تنهي العنف وحقق دماء المدنيين وقد شملت هذه المساعدات الأسلحة والتدريب والنشر السري لمئات من القوات الأجنبية.

الفرع الأول: صدور القرار 1973 بعد وشك انهاء التمرد

من خلال تتبع الاحداث والتواريخ فإن تدخل حلف شمال الأطلسي في منتصف مارس 2011 كان نظام القذافي قد استعاد بالفعل السيطرة على أغلب لأنحاء ليبيا، وكان المتمرّدون يتراجعون بسرعة والصراع على وشك الانتهاء، بعد مرور ستة أسابيع فقط عن بدايته¹، غير أن بعض الدول والمنظمات دفعت بالإسراع لاستصدار القرار رقم 1973² مع قيام كلا من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بتنفيذ حملتهم العسكرية عبر ضربات جوية وبحرية لتحقيق خلال 72 ساعة الأولى شل القدرات الدفاعية الليبية، وتعلن بعدها هذه الدول بالحديث عن تولي حلف شمال الأطلسي (الناتو) مهمة تنفيذ الحظر الجوي على ليبيا وذلك بتاريخ 17 مارس 2011، من خلال التدخل الذي مكن حلف الأطلسي المتمردين من استئناف هجومهم؛ الأمر الذي أدى الى إطالة الحرب إلى سبعة أشهر وتسبب في مقتل مالا يقل عن 7000 شخص آخر.

الفرع الثاني: الادعاء بأن الانتفاضة كانت سلمية

يعتبر تدخل الناتو مضللا في عدة جوانب رئيسية خلافا للتقارير ووسائل الاعلام الغربية القول بأن الانتفاضة في ليبيا 2011 كانت سلمية ؛ بل في كانت مسلحة وعنيفة في كثير من الأحيان ومعمر القذافي لم يستهدف المدنيين ولم يلجأ الى القوة العشوائية، ولم يكن هو البادئ بالعنف وقد وثقت الأمم المتحدة ومنظمة العفو الدولية الاحداث في المدن الأربعة التي بدا فيها الصراع، وهي بنغازي البيضاء وطرابلس ومصراتة، حيث بدا العنف من المتظاهرين وردت الحكومة عسكريا لكنها لم تستهدف المدنيين

¹ ميشيل كيلو: ليبيا واشكالات التدخل الدولي الإنساني ، صحيفة الأيام، العدد 8023، الثلاثاء 29 مارس 2011.

² قرار مجلس الامن المتعلق بليبيا، وثيقة الامم المتحدة رقم: (2011) S/RES/1973

ولم تلجأ للقوة العشوائية كما فعل الغرب، وقد ادعت وسائل الاعلام بالتقارير المفبكرة في عدد القتلى بمعامل عشرة أضعاف (أكثر من 2000) قتيل في بنغازي، في حين وثقت هيومن رايتس ووتش في وقت لاحق تم توثيق 233 حالة وفاة في جميع أنحاء ليبيا³، وهو ما يبين نية الدول الغربية وحتى العربية (قطر، الامارات العربية، السعودية) في تضخيم أعداد القتلى تمهيدا للتدخل في ليبيا.

الفرع الثالث: التسر والدعاية الكاذبة بوجود إبادة جماعية

لقد أشاد العديد من المعلقين بقرار حلف الناتو عام 2011 للتدخل في ليبيا، بأنه نجاح انساني الذي جنب ليبيا حماما من الدم؛ وخاصة في مدينة بنغازي ما ارتكبه السلطة الليبية من هجمات ممنهجة واسعة النطاق في الشرق الليبي، غير أنه في الواقع وبعد التقييم يكشف أن تدخل حلف الناتو أدى الى نتائج عكسية وينبغي على المتدخلين المحتملين أن يكونوا حذرين من المعلومات الخاطئة والدعاية المغرضة، وأن يدرك المتدخلون نوع التركيبة المجتمعية المحلية لتقادي أي نتائج عكسية .

المطلب الثاني: التنافس الدولي عن المصالح

بعد القذافي، اجتذبت ليبيا اهتمام العديد من الجهات الفاعلة الدولية، نظرا لمواردها الاقتصادية الهائلة، وموقعها الجغرافي المميز الذي يربط بين القارتين الإفريقية والأوروبية، وأيضا مع تغير القيادة السياسية في ليبيا، وظهور أحزاب جديدة، أبرزها الإسلام السياسي والحركة العسكرية، وقد خلق هذا الأمر نوعا من تضارب المصالح بين القيادات السياسية، سواء في شرق ليبيا أو غربها، مع الأطراف الدولية.

إن تضارب المصالح خاصة الإيديولوجية منها تلعب دورا مهما في دفع السياسات الخارجية للدول من خلال تبني سياسات تهدد استقرار المناطق المحلية، لأن الدول المختلفة التي تدخلت ستركز بشكل خاص على دوافع الأطراف التي كان لها الأثر الكبير في امتداد الصراع.

³ الموقع الرسمي لمنظمة هيومن رايتس ووتش، على صفحة الويب: <https://www.hrw.org/news/2011/02/20/libya>

governments-should-demand-end-unlawful-killings، تاريخ الاطلاع: 4 ديسمبر 2023.

إن التدخل الأجنبي لعب دوراً مؤثراً في مدة الحروب الأهلية، فهو يساعد على إطالة أمد الصراع جراء التافس الشديد للدول الأجنبية، ومن ناحية أخرى فإن مدة الحرب الأهلية تتحدد بشكل أساسي من خلال قدرة الأطراف المتصارعة على البقاء على حالها، والحفاظ على نفسها وتجنب الهزيمة العسكرية⁴.

وبالنظر إلى الوضع الليبي، نلاحظ أن اللافت أن الصراع استمر إلى يومنا هذا دون أن يتحقق سلام حقيقي، رغم أن البلاد شهدت وساطات دولية عديدة للتفاوض بين أطراف النزاع، ولعل أهمها اتفاق الصخيرات الاتفاق الذي غير المشهد السياسي⁵، لكن هناك اتهامات متكررة بالتدخل الخارجي لتحديد الوسطاء، وفي الوقت نفسه لم تقتصر مزاعم التدخل الخارجي على عرقلة جهود السلام، بل تجاوزت تقديم الدعم لمختلف الأطراف المتنازعة، خاصة الدعم العسكري والذي تجلى من خلال تواجد المقاتلين الأجانب والمرترقة في مختلف مناطق الدولة الليبية، مما ساهم في عدم وجود سلطة مركزية موحدة لكل الليبيين، مما ساهم في تقليص سيادتها على حدودها الجغرافية، وانعكس بشكل مباشر على جذب المصالح الدولية للاستثمار في الصراع الليبي.

وينقسم الاطراف الرئيسيون في الصراع الليبي إلى معسكرين، الأول يشمل في كل من روسيا والإمارات العربية المتحدة ومصر، الذين يدعمون عسكريا وماليا للجيش الوطني الليبي بقيادة حفتر في الشرقي الليبي، أما المعسكر المقابل فيشمل بالخصوص في كل من تركيا وقطر، اللتان تدعمان حكومة الوفاق الوطني المعترف بها من قبل الأمم المتحدة في الغرب الليبي.

الفرع الأول: المعسكر الأول (روسيا والإمارات العربية المتحدة ومصر)

وهو المعسكر المؤيد لمحور الجهة الغربية لليبيا التي تتركز في بنغازي بقيادة اللواء حفتر، وتمثل دول هذا المعسكر بالخصوص في كل من مصر، الامارات العربية والسعودية، وروسيا بالإضافة الى دول أخرى.

أولاً: التدخل المصري

تعتبر مصر من أهم الدول التي لها مصالح مع ليبيا، وترتكز هذه المصالح على جانبين مهمين اقتصادي وأمني، وعليه تتحكم في الموقف المصري نحو ليبيا جملة عوامل تمتد على طيف واسع من الاهتمامات الأمنية والاقتصادية وحتى الإيديولوجية المتمثلة في مواجهة الإسلام السياسي.

⁴ Balch-Lindsay, Dylan et Andrew J. Enterline. Tuer le temps: la politique mondiale de la durée de la guerre civile, 1820–1992. International Studies Quarterly 44, no. 4 (2000): 637.

⁵ محمد عبد الكريم، ليبيا بعد القذافي: أزمة القوى الإسلامية وخيارات العنف، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019، ص 47.

فعلى الصعيد الأمني تمثل حدود مصر الغربية مع ليبيا، التي تمتد لمسافة نحو 1115 كيلومترا مصدر قلق وتهديد دائم للسلطات المصرية، بوصفها ممرا رئيسيا لتهريب الأسلحة والمخدرات؛ فضلا عن تسرب المسلحين وأعضاء الحركات الإسلامية المتطرفة، وقد شهدت مناطق الحدود الغربية من أمثال صحراء الواحات، والفرافرة المتاخمة للحدود الليبية العديد من العمليات "الإرهابية" المسلحة.

وتشكل المصالح الاقتصادية عاملا آخر للتدخل المصري، يضاف إلى ذلك الانخفاض الكبير في نسبة العمالة المصرية في ليبيا بسبب النزاع الداخلي، إلا أن الرواتب الأعلى مقارنة بالدول المجاورة إلى جانب الوصول السهل والرخيص نسبيا إلى ليبيا استمرت في جذب عدد كبير من العمال المصريين، وفقًا لتقديرات المنظمة الدولية للهجرة لعام 2022، حيث يبلغ إجمالي المهاجرين المصريين في ليبيا 144,543 مهاجرًا، وهو ما يمثل 21 في المائة من إجمالي عدد المهاجرين في البلاد⁶.

ثانيا: التدخل الإماراتي والسعودي

لم تكن فكرة الإسلام المناهض للسياسة حكرًا على أيديولوجية مصر، بل أيضا كانت الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية أبرز الداعمين لها، حيث بعد صعود الحركة الإسلامية بقيادة جماعة الإخوان المسلمين في معظم دول الربيع العربي بما فيها ليبيا، شكل ذلك تحديا لسلطات الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. وذلك راجع لتضارب الخطير في المصالح بين هذه الدول وأحزاب الإسلام السياسي، مما وحدت الإمارات العربية المتحدة ومصر والمملكة العربية السعودية قواتها في القتال ضد جماعة الإخوان المسلمين وتصنيفها منظمة إرهابية، وهو ما انعكس بشكل كبير على الصراع الليبي حيث اعتمد عليه حفتر في انقلابه على المجلس التشريعي الشرقي الذي كان يضم أغلبية من الإسلام السياسي.

ورغم أن الإسلام المناهض للسياسة هو هدف مشترك بين الإمارات والسعودية، إلا أن المصالح الإماراتية تتجاوز ذلك، فهي تحاول تعزيز وجودها في المنطقة من خلال الحد من تضارب المصالح مع

⁶ Background paper; EGYPTIAN MIGRANT WORKERS IN LIBYA General Overview and Opportunities for the Future; 2022 International Organization for Migration (IOM) available at https://libya.iom.int/sites/g/files/tmzbd1931/files/documents/Egyptian%20Labour%20Migrants%20in%20Libya%20report_v5.pdf (تاريخ الاطلاع 12 مارس 2024)

دول المنطقة ، من خلال دعمها لحفتر وإعادة إنتاج التجربة المصرية، وهكذا فهي تحاول دعم شخصية تحافظ على أجندتها من خلال التزامها بالخضوع لها، مما يقلل من تضارب المصالح معها⁷.

ثالثا: التدخل الروسي

تقف روسيا في المحور الذي يدعم قوات شرق ليبيا بقيادة الجنرال حفتر، من خلال تقديم الدعم العسكري المباشر، حيث يشير تقرير أممي قدم إلى مجلس الأمن إلى وجود مرتزقة روس يقاتلون من مجموعة فاغنر إلى جانب القوات التي يقودها حفتر منذ أكتوبر 2018.

واتهمت روسيا بتصدير المزيد من الأسلحة إلى ليبيا وانتهاك الحظر على تصدير السلاح إلى أطراف الصراع فيها، وأن هذه الأسلحة تضمنت طائرات مقاتلة وصواريخ دفاع جوي وألغام أرضية وسيارات مدرعة، كما نشرت صوراً ملتقطة بواسطة الأقمار الصناعية، قالت إنها تُظهر معدات عسكرية أرسلتها مجموعة فاغنر إلى الخطوط الأمامية للنزاع في مدينة سرت⁸.

الفرع الثاني: المعسكر الثاني (تركيا وقطر)

كان التدخل التركي في الصراع الليبي عاملا حاسما في إعادة توازن القوة وإنقاذ حكومة الوفاق المعترف بها دوليا، بعد أن وصلت القوات التي يقودها الجنرال حفتر إلى ضواحي عاصمتها طرابلس وكانت تركيا قبل أن يقر برلمانها إرسال قوات إلى ليبيا قد أمدت هذه الحكومة بمركبات مدرعة وأدارت عمليات لطائرات مسيرة في المعارك لصالحها. وقد استخدمت أنقرة عنوانا فضفاضاً لتدخلها هناك تحت باب " تقديم المشورة والتدريب" وتبرر ذلك أيضا بأنها تتدخل بناء على دعوة من حكومة معترف بها دوليا قد وقعت معها اتفاقية.

وتعتبر تركيا ليبيا البعيدة عنها جغرافيا موقعا أساسيا في استراتيجيتها في شرق وجنوب البحر المتوسط، ومدخلا لمد نفوذها في شمال وشرق أفريقيا، وتحرص على التمسك بها بعد خسارتها السودان التي مالت بعد الانقلاب الذي أطاح بالرئيس عمر البشير نحو المحور السعودي الإماراتي، بالإضافة

⁷ Bakr, Ali. « La politique perturbatrice des EAU en Libye. » Insight Turquie 22, non. 4 (2020): 158.

⁸ تقرير لوزارة الدفاع الأمريكية بخصوص روسيا ومجموعة فاغنر تواصلان التدخل العسكري في ليبيا ، متوفر على صفحة الويب

<https://www.defense.gov/News/News-Stories/article/article/2287821/russia-wagner-group-continue-military-involvement-in-libya/> (تاريخ الاطلاع 8 مارس 2024)

للمصالح الاقتصادية التي تقع في مقدمة الدوافع وراء هذا الموقف التركي، إذ تسعى تركيا التي تستورد معظم احتياجاتها من الطاقة للحصول على حصة من نفط ليبيا صاحبة أكبر احتياطي نفطي في القارة الأفريقية حيث وقعت أنقرة مع طرابلس أكثر من اتفاقية للتنقيب عن مصادر الطاقة، بالإضافة إلى التعاون الأمني والعسكري والسيادة على المناطق البحرية.

المبحث الثاني: تأثير التدخل في ليبيا في تنامي المجموعات الإرهابية وانتشارها في الدول المجاورة

بعد التدخل الدولي من أجل وقف انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا، وبدلاً بالاستعانة بالسلطات المحلية، تم قصف كل الهياكل الإدارية والعسكرية الليبية وتشيتت الجيش الليبي وعمت الفوضى وظهرت جماعات إرهابية جديدة وانتقلت أخرى إليها، وتحولت إلى مركز للجماعات الإرهابية في شمال إفريقيا مما زاد من الاحتقان هو تزويد قوى خارجية المعارضين ومنهم المتشددون والمتطرفين بالسلاح وظهور ميلشيات مسلحة، منها جماعة أنصار الشريعة وتنظيم القاعدة ومجلس شورى الشباب الإسلامي وفجر ليبيا التي كانت تهدف كلها على التمتع في الأماكن الاستراتيجية من أجل النفوذ والسيطرة⁹، مما أتاح لظهور تنظيمات إرهابية قوية مسلحة على اختلاف أنواعها وتوجهاتها.

المطلب الأول: الأسباب المؤدية لتنامي المجموعات الإرهابية في ليبيا

تحولت ليبيا إلى دولة فاشلة بسبب التدخل الأجنبي ودخولها في فترة طويلة من الحرب الأهلية، بسبب ظهور الانقسامات على أسس عرقية وقبلية وجغرافية وايدولوجية على خلفية سرد إسلامي في مواجهة غير إسلامي، ولا شك أن هشاشة الدولة تلعب دوراً رئيسياً في تسهيل انتشار التطرف، فقد رأينا مراراً وتكراراً وفي مناطق متفرقة من العالم كيف يساهم الفساد والقمع وسوء الإدارة وافتقار الخدمات العامة وعدم المساءلة في تصاعد التطرف وتجنيد الأفراد في الجماعات الإرهابية.

توفر الدول الهشة بيئة مواتية لعمل المنظمات الإرهابية - وذلك لأن قدرة أمن الدولة على الأرجح ليست قوية بما يكفي للوصول إلى كافة إقليم الدولة، ولأن العناصر التي تكثر في الدول الهشة (الفساد، والحرمان النسبي، والتهميش، وما إلى ذلك) هي نفس العوامل التي تلعب أدواراً ضخمة في دفع التطرف العنيف. وعلى هذا النحو تستفيد المنظمات الإرهابية من هشاشة الدولة بطرق متعددة، بما في ذلك التمويل والتجنيد والتلقين، وفي بعض الحالات تستغل هذه المنظمات المناطق غير الخاضعة للحكم حيث

⁹ محمد عبد الكريم، ليبيا بعد القذافي: أزمة القوى الإسلامية وخيارات العنف، العربي للنشر والتوزيع، 2019، ص181.

تنشأ فراغات أمنية لتنظيم نفسها وفرض سيطرتها على السكان المحليين، رغم أنها قد لا تسيطر صراحة على الأراضي فإنها تملأ هذه الفراغات في مكان سلطة الحكومة بطرق متنوعة.

فنشاهده اليوم في ليبيا في مساحات شاسعة غير خاضعة للحكم، فتنقطع الجماعات الإرهابية مع المتمردين والشبكات الإجرامية، مما يؤدي إلى تفاقم الهشاشة والعنف، كما يستفيد المتطرفون من ضعف أو غياب نفاذ القانون، من خلال السعي إلى توفير الخدمات الأساسية في الأماكن التي تفشل فيها الحكومات، كما يمكن أن تنعكس هشاشة الدولة ايجابا في تجنيد الإرهابيين، فقد يجندون أعضاء من خلال الحوافز المالية من خلال تقديم الرواتب في الأماكن التي ترتفع فيها معدلات الفقر والبطالة، وإلى الحد الذي تستطيع فيه الدول الهشة إظهار قواتها الأمنية، فإنها غالباً ما ترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان مع الإفلات من العقاب عند القيام بذلك، مما يؤدي إلى تعزيز الشعور بالظلم بين السكان، وقد ساهمت عدة عوامل في تنامي ظاهرة الارهاب في ليبيا تتمثل في النقاط التالية:

الفرع الاول: انتشار الأسلحة جراء التدخل في ليبيا

تمكنت الجماعات الجهادية من الاستفادة من التطورات الحاصلة في ليبيا جراء التدخل، في تدفق الأسلحة إلى البلدان المجاورة ووقوعها في أيدي الجماعات الارهابية، وتشير التقارير إلى أن أغلب المخازن الضخمة من الأسلحة التي تدفقت من ليبيا كانت أسلحة صغيرة من أصل أوروبي شرقي ولكن المراقبين يشتبهون في أن أسلحة أكثر تطوراً، مثل الصواريخ أرض-جو، ربما تكون قد أفلتت أيضاً من ترسانة القذافي، وتميل الأدلة الى أنها أسقطت طرف الناتو والدول المتدخلة لصالح المعارضة الليبية مما ساهمت كل هذه العوامل في انتشار السلاح داخل ليبيا وخارجها ووقوعها في أيدي الجماعات الارهابية حيث أشارت العديد من تقارير للأمم المتحدة التي أعدها مجموعة من الخبراء، ان هناك انتشار واسع للأسلحة الليبية بأن كميات كبيرة من الأسلحة والمقاتلين يتم نقلهم من ليبيا إلى دول الجوار، ونتيجة لهذا فإن تدفقات الأسلحة من ليبيا تغذي الصراعات القائمة وتثري ترسانات مجموعة من الجهات الفاعلة غير الحكومية في ليبيا و الدول المجاورة لها.

الفرع الثاني: الاتجار غير المشروع للأسلحة وتهريبها الى الدول المجاورة

لا يزال الانتشار العشوائي للأسلحة يقوض السلم والأمن الدوليين، وبشكل خطراً جسيماً على المدنيين، حيث تنتشر الأسلحة في مرحلة ما بعد النزاعات في مناطق عديدة من العالم، سيما شمال إفريقيا على إثر سقوط نظام القذافي، الذي ترك وراءه ترسانة كبيرة من الأسلحة التي استولت عليها شبكات المتاجرة بالأسلحة، مستغلة الفراغ الأمني والارتباط الوثيق بين الجماعات الإرهابية والشبكات الإجرامية الضالعة في الجريمة المنظمة، حيث اغتنمت هذه الأخيرة الفرصة لتجنيد عدد كبير من الأفراد

للنشاط في هذا المجال غير المشروع، وإنشاء شبكات دعم محلية ودولية لجمع المعلومات وتوريد الأسلحة والذخيرة التي تم الاستيلاء عليها من مخازن الأسلحة الليبية والاسلحة التي زودت بها الدول المتدخلة للمتدربين الليبيين من أجل إسقاط نظام القذافي، حيث تم تهريبها بطريقة أو بأخرى إلى دول الجوار الليبي وحتى المشرق العربي¹⁰.

إن التجارة غير الشرعية للأسلحة قد يقوم بها أفراد منعزلين بتهريبها على الحدود قصد تحقيق أرباح مالية، أو تقوم بها شبكات إجرامية متخصصة في ذلك، والأخطر من ذلك قد تتم عمليات التهريب تحت غطاء الميليشيات المسلحة وذلك من خلال توفير الحماية المسلحة من أجل مرور وعبور آمن لهذه الشبكات عبر الحدود وهذا مقابل جزء من الأرباح المحققة من التجارة غير الشرعية للأسلحة¹¹.

المطلب الثاني: التأثير الإقليمي من تنامي المجموعات الارهابية في ليبيا

إن التأثير الذي يخلفه التدخلات المستمر في ليبيا له تداعيات كبيرة على تنامي المجموعات المتطرفة (الارهابية) داخل ليبيا وخارج حدودها الطويلة مع العديد من الدول: تونس والجزائر شرقا ومصر غربا والنيجر وتشاد والسودان جنوبا، حيث سنركز في هذه الجزئية على تداعيات تنامي المجموعات الارهابية جراء التدخل في ليبيا على دول الجوار.

الفرع الاول: الجزائر

تشعر الجزائر بقلق كبير جراء التأثير الذي تخلفه الازمة الليبية على أمنها، ولعل أحداث المركب الغازي "تيقنتورين" أبرز حدث أمني ناتج عن الأوضاع الأمنية الخطيرة بدول ومنطقة الجوار لليبيا، إذ يعتبر حدثا يعكس بصمة الإرهاب العابر للحدود تم فيه احتجاز 132 عاملاً من عدة جنسيات أجنبية من العاملين في حقول عين أميناس جنوب الجزائر كرهائن مع احتجاز حوالي 600 عاملاً جزائرياً، وقد طلب الموقعون بالدم من السلطات الجزائرية توفير 20 سيارة رباعية الدفع مزودة بكميات كافية من الوقود تمكنهم بالتوجه الآمن نحو شمال مالي، إلا أن القوات الجزائرية لم ترسخ لها وتدخلت باحترافية لإنقاذ الموقف، ونتج عن العملية أكثر من 40 ضحية.

¹⁰ مجلة الجيش الجزائري، العدد 654، جانفي 2018، ص 48-49

¹¹ Francesco Strazzari , Libyan Arms and Regional Instability, The International Spectator, Vol. 49, No. 3, September 2014, P 59–60 available at file:///C:/Users/HP/Downloads/Libyan_Arms_and_Regional_Instability.pdf

ورغم أن أزمة الرهائن في عين أميناس وارتباطها بالأزمة الليبية كانت بمثابة تحذير مروع، فالجزائر كانت رافضة للتدخل في ليبيا من طرف حلف شمال الأطلسي لما يخلفه من تداعيات على كامل المنطقة، ويشكل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مصدر يهدد امن الجزائر، لأنه نتاج الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية المسلحة.

وهناك تقارير عديدة عن قيام قادة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بزيارة ليبيا لشراء الأسلحة". فقد نشر تقرير من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لعام 2013 إحصاءات موجزة عن عمليات ضبط الأسلحة التي قامت بها الجزائر والتي نشأت في ليبيا خلال الفترة من افريل 2011 إلى مارس 2012، كما اكتشفت القوات الجزائرية مخبأ ضخماً للأسلحة بالقرب من الحدود الليبية في أكتوبر 2013، يظم اسلحة ثقيلة من مضاد للطائرات والألغام الأرضية والقذائف الصاروخية .

الفرع الثاني: تونس

كما تشعر تونس بالقلق أيضاً إزاء تأثير الوضع الأمني في ليبيا على حدودها، في ظل حملة القمع التي تشنها ضد جماعة أنصار الشريعة في تونس، وهي الجماعة الجهادية الرئيسية في البلاد، ورغم أن الحملة تبدو وكأنها تسير على ما يرام، فإن جماعة أنصار الشريعة في تونس لم تُهزم بعد إذا نجحت الجماعة في العودة لتشكيل تحدياً كبيراً لتونس، فمن المرجح أن تعتمد بشكل كبير على تأمين المزايا من خارج حدود تونس. وقد أُلقت أجهزة إنفاذ القانون التونسية ومنظمات الشرطة الدولية اللوم عن انتشار الأسلحة في البلاد على عاتق ليبيا. فقد شاركت جماعة أنصار الشريعة في تهريب الأسلحة القادمة من ليبيا إلى تونس، كما كانت تعمل على تخزين الأسلحة، كما اشارت السلطات التونسية أن الاسلحة المضبوطة عبر الحدود قد تدعم الجماعات المتطرفة، كما ان أعضاء جماعة أنصار الشريعة في تونس يتلقون التدريب في ليبيا.

الفرع الثالث: مالي والنيجر

كانت ليبيا في عهد القذافي معقلاً للاستقرار في منطقة متقلبة، وكانت حدود ليبيا خاضعة لسيطرة جيدة نسبياً، وكان القذافي في بعض الأحيان فاعلاً بناء في اتفاقيات السلام في مالي والنيجر، ولعل الأهم من ذلك كله أن ليبيا لم تقدم فقط الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تشتد الحاجة إليه لدول الساحل المجاورة، بل كانت أيضاً مصدراً للعمالة لأشخاص من دول أفريقية قريبة وبعيدة. ومع ذلك، ومع اختفاء

كل ذلك، وتحول ليبيا إلى مصدر لعدم الاستقرار في حد ذاته، فإن هناك تداعيات هائلة على منطقة الساحل¹².

لقد أدى سقوط نظام القذافي وانهيار الدولة الليبية إلى تفاقم التحديات والتهديدات الأمنية القائمة في منطقة متقلبة ومعرضة للصراع، وكانت منطقة الساحل وشمال مالي على وجه الخصوص أول ضحايا عدم الاستقرار في ليبيا ما بعد القذافي، وبالتالي فإن جميع الاستراتيجيات التي تم تطويرها لمعالجة الوضع في منطقة الساحل يجب أن تشمل وتركز على الجهات الفاعلة المختلفة من أجل استعادة هياكل الحكم المحلي وتقديم الفرص الاقتصادية من خلال الاقتصاد الاجتماعي وريادة الأعمال الاجتماعية، إن هذا يعني أن الباب مفتوح أمام القوات الإسلامية المسلحة التي طردت من شمال مالي والتي تمكنت بسهولة من إنشاء قواعد خلفية جديدة في أماكن أخرى، بما في ذلك في منطقة فزان في جنوب ليبيا وفي مدن شمال ليبيا.

الخاتمة:

لقد أدى تدخل حلف شمال الأطلسي إلى إطالة أمد الحرب، وخفض فرص التوصل إلى سلام تفاوضي، وفشل في الاستعداد بشكل صحيح للاستقرار بعد الصراع، وقد أدى هذا إلى آثار عكسية تتمثل في عدم استقرار الدولة الليبية بل دخولها في حرب أهلية طويلة، والفشل في نزع سلاح المتمردين والافتقار إلى حكومة شرعية وفعالة، بل امتدت هذه الآثار إلى دول الجوار الليبي خاصة أمام تحول ليبيا إلى بيئة حاضنة للإرهاب، وعليه توصلت خلال هذه الدراسة إلى النتائج والتوصيات التالية:

أولاً: النتائج

- استفادة الجماعات الإرهابية من الوضع الحالي، وهي استخدام الأراضي الليبية كملاذ آمن، حيث تسمح لهم بالفرار ومحاولة إعادة تجميع صفوفهم في حالة محاصرتهم والتضييق عليها في الدول التي ينشطون
- إمكانية استخدام واستغلال ليبيا كنقطة انطلاق لشن هجمات على الدول المجاورة والمثال على ذلك في أزمة الرهائن في جانفي 2013 في منشأة البترولية للغاز عين أميناس في

¹² Boas, Morten; Utas, Mats, Introduction: Post-Gaddafi Repercussions in the Sahel and West Africa available at <https://www.questia.com/library/journal/1G1-367799661/introduction-post-gaddafi-repercussions-in-the-sahel>

الجزائر حيث ورد أن المهاجمين تدربوا في معسكرات في جنوب ليبيا واستخدموا أسلحة ليبية عند مهاجمة المنشأة.

- تعتبر ليبيا كما اشرنا إليه في دراستنا مكان فوضى انتشار السلاح بكل انواعه الخفيف والثقيل، مما تستفيد منه الجماعات الارهابية .
- بصفة عامة تعبر ليبيا جراء التنافس والصراع الدولي فيها، بيئة حاضنة للعناصر الارهابية وذلك راجع لهشاشة الدولة الليبية جراء عدم بسط سلطتها على كافة أقاليم الدولة.
- بالرغم من أن مسؤولية الحماية تعتبر تطورا للتدخل العسكري، إلا أنه من خلال هذه الدراسة لاحظنا حلول مسؤولية الحماية محل التدخل العسكري.

ثانيا: التوصيات

- على مجلس الامن الدولي أن يراعي احترام شروط التدخل، وهذا من أجل تضيق استخدامات القوة العسكرية.
- يتعين على الدول والمنظمات الدولية (الامم المتحدة) أن تنظر في عواقب التدخل العسكري، وأن يكون التدخل في ليبيا من الدروس التي يمكن استخلاصها مستقبلا.
- يجب على مجلس الامن الدولي اصدار قرارات واضحة بدقة؛ حتي لا يتم تفسيرها بالخطأ أو أهواء بعض الدول – منها الولايات المتحدة الامريكية- وهو ما تم في القرار 1973 بشأن ليبيا.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1- القوانين

- ميثاق الامم المتحدة.
- قرار مجلس الامن المتعلق بليبيا، وثيقة الامم المتحدة رقم: (2011) S/RES/1973

2- الكتب

- محمد عبد الكريم، ليبيا بعد القذافي: أزمة القوى الاسلامية وخيارات العنف، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019.
- محمد عبد الكريم، ليبيا بعد القذافي: أزمة القوى الاسلامية وخيارات العنف، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019.

3- المجلات

- مجلة الجيش الجزائري العدد 654، جانفي 2018.
- ميشيل كيلو: ليبيا واشكالات التدخل الدولي الإنساني ، صحيفة الأيام العدد 8023 الثلاثاء 29 مارس 2011.

4- المواقع الالكترونية

- الموقع الرسمي لمنظمة هيومن رايتس ووتش، على صفحة الويب:
<https://www.hrw.org/news/2011/02/20/libya-governments-should-demand-end-unlawful-killings>، تاريخ الاطلاع: 4 ديسمبر 2023.
- تقرير لوزارة الدفاع الامريكية بخصوص روسيا ومجموعة فاغنر تواصلان التدخل العسكري في ليبيا ، متوفر على صفحة الويب : <https://www.defense.gov/News/News-Stories/article/article/2287821/russia-wagner-group-continue-military-involvement-in-libya> تاريخ الاطلاع: 4 ديسمبر 2023.

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية

- Balch-Lindsay, Dylan et Andrew J. Enterline. Tuer le temps: la politique mondiale de la durée de la guerre civile, 1820–1992. International Studies Quarterly 44, no. 4 (2000): 637.
- Background paper; Egyptian Migrant Workers in Libya General Overview and Opportunities for the Future;2022 International Organization for Migration (IOM) available at https://libya.iom.int/sites/g/files/tmzbdl931/files/documents/Egyptian%20Labour%20Migrants%20in%20Libya%20report_v5.pdf
- Bakr, Ali. « La politique perturbatrice des EAU en Libye. » Insight Turquie 22, non. 4 (2020): 158.
- Francesco Strazzari , Libyan Arms and Regional Instability, The International Spectator, Vol. 49, No. 3, September 2014,P 59–60 file:///C:/Users/HP/Downloads/Libyan_Arms_and_Regional_Instability.pdf
- Boas, Morten; Utas, Mats, Introduction: Post-Gaddafi Repercussions in the Sahel and West Africa <https://www.questia.com/library/journal/1G1-367799661/introduction-post-gaddafi-repercussions-in-the-sahel>